

د. محفوظ عبد القادر

مَعْرُوفَات

تنفيذ العقدة اللولبية

دراسة مقارنة

لنظر
النشر، التوزيع والإتصال

قَدَّمَ لَهُ:
الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ لوسكين

05	التقديم
09	مقدمة.....
	الباب الأول: التأصيل القانوني لمعوقات تنفيذ العقد
20	الإداري.....
22	الفصل الأول: الظروف التي من شأنها جعل تنفيذ العقد الإداري
	صعبا
23	المبحث الأول: معوقات التنفيذ المرتبطة بإرادة طرفي العقد
	الإداري...
25	المطلب الأول: نظرية فعل الأمير في العقود الإدارية.....
27	الفرع الأول: مفهوم نظرية فعل الأمير.....
28	أولا: تعريف نظرية فعل الأمير.....
35	ثانيا: صُورَ نظرية فعل الأمير.....
60	الفرع الثاني: شروط تطبيق نظرية فعل الأمير.....
60	أولا: حدوث ضرر للمتعاقد
62	ثانيا: عدم توقع الفعل المسبب للضرر
65	ثالثا: صدور الفعل الضار عن الإدارة المتعاقدة
68	رابعا: عدم صدور خطأ عن الإدارة المتعاقدة
70	المطلب الثاني: تَغْيِيرُ طَرَقِ تنفيذ العقد نتيجة لفعل المتعاقد مع

الإدارة..

72	الفرع الأول: نطاق الأعمال التي يدخلها المتعاقد مع الإدارة أثناء تنفيذ العقد الإداري.....
72	أولاً: الأعمال الضرورية
81	ثانياً: الأعمال المفيدة
83	الفرع الثاني: تعويض المتعاقد مع الإدارة عن الأعمال التي يدخلها على العقد الإداري
84	أولاً: نطاق تطبيق نظرية الاثراء بلا سبب في حالة الأعمال الإضافية من المتعاقد
89	ثانياً: شروط إعمال نظرية الاثراء بلا سبب في حالة الأعمال الإضافية من المتعاقد
99	المبحث الثاني: طوارئ التنفيذ المستقلة عن إرادة طرفي العقد لإداري
100	المطلب الأول: نظرية الظروف الطارئة.....
100	الفرع الأول: مفهوم نظرية الظروف الطارئة.....
101	أولاً: تعريف نظرية الظروف الطارئة.....
105	ثانياً: نشأة نظرية الظروف الطارئة.....

113	الفرع الثاني: شروط إعمال نظرية الظروف الطارئة.....
113	أولاً: نطاق العقود الإدارية التي تشملها النظرية.....
116	ثانياً: تحديد صاحب الحق في إثارة النظرية.....
117	ثالثاً: شروط الظرف الطارئ.....
131	المطلب الثاني: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
132	الفرع الأول: مفهوم نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
132	أولاً: تعريف نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
133	ثانياً: الأساس القانوني لنظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة
137	الفرع الثاني: شروط إعمال نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة..
138	أولاً: الصعوبات المادية غير المتوقعة هي واقعة مادية مستقلة عن الأطراف المتعاقدة.....
144	رابعاً: يجب أن تؤدي الصعوبات المادية إلى الإخلال باقتضائات العقد.....
148	الفصل الثاني: ظروف استحالة تنفيذ العقد وتغيير الوضعية القانونية لأحد أطرافه

150	المبحث الأول: نظرية القوة القاهرة في العقود الإدارية.....
153	المطلب الأول: مفهوم نظرية القوة القاهرة.....
153	الفرع الأول: تعريف القوة القاهرة.....
159	الفرع الثاني: تطبيقات القوة القاهرة في العقود الإدارية.....
162	أولا: حالة الظواهر الطبيعية.....
137	ثانيا: حالة الصعوبات التي تواجه الأطراف المتعاقدة
162	ثالثا: حالة زعم المتعاقد بشأن المتعاقد الثانوي أو المورد
163	رابعا: حالة التشريعات الاجتماعية.....
163	خامسا: حالة الإضراب.....
164	سادسا: حالة الحرب.....
166	المطلب الثاني: شروط نظرية القوة القاهرة.....
167	الفرع الأول: القوة القاهرة حادث خارجي عن إرادة المتعاقدين ولا يمكن توقعه.....
167	أولا: القوة القاهرة حدث خارجي عن إرادة طرفي العقد.....
167	ثانيا: القوة القاهرة حدث غير مرتقب ولا يمكن توقعه

170	الفرع الثاني: القوة القاهرة حادث يستحيل التصدي إليه.....
172	أولاً: المفهوم التقليدي لاستحالة التنفيذ: القوة القاهرة التقليدية.....
173	ثانياً: المفهوم المستحدث لاستحالة التنفيذ: القوة القاهرة الإدارية.....
177	المبحث الثاني : تَغْيَر المركز القانوني للمتعاقد في العقد الإداري
180	المطلب الأول : تَغْيَر المركز القانوني للمتعاقد مع الإدارة.....
180	الفرع الأول: أهمية الاعتبار الشخصي في العقود الإدارية
186	الفرع الثاني: أثر زوال الاعتبار الشخصي على تنفيذ العقد الإداري ..
189	أولاً: حالة وفاة المتعاقد مع الإدارة
190	ثانياً: حالة إفلاس المتعاقد مع الإدارة
199	المطلب الثاني : تَغْيَر الوضعية القانونية للإدارة المتعاقدة
201	الفرع الأول: تحديد الإدارة المتعاقدة في العقد الإداري
203	أولاً: الإدارة المتعاقدة في العقد الإداري
208	ثانياً: المصلحة المتعاقدة في تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.....

	ثالثا: الاستثناءات التي ترد على ركن الاختصاص في إبرام العقد الإداري.....
213	
	الفرع الثاني: حالات تَغْيَرِ وضعية الإدارة المتعاقدة وأثره على تنفيذ العقد الإداري.....
219	
220	أولا: تَغْيَرِ الطبيعة القانونية للإدارة المتعاقدة.....
222	ثانيا: زوال الشخصية القانونية للإدارة المتعاقدة.....
	الباب الثاني: الحلول القانونية لمواجهة معوقات تنفيذ العقد الإداري.....
228	
	الفصل الأول: التزام المتعاقد مع الإدارة بالاستمرار في تنفيذ العقد الإداري.....
229	
	المبحث الأول: الإطار القانوني لالتزام المتعاقد مع الإدارة بالاستمرار في تنفيذ العقد الإداري تحت كل الظروف.....
231	
232	المطلب الأول: التزام المتعاقد مع الإدارة بالاستمرار في تنفيذ العقد الإداري في ظل نظرية فعل الأمير.....
	الفرع الأول: الأسس التشريعية لإلزام المتعاقد بتنفيذ قرار التعديل الانفرادي.....
233	
233	أولا: التعديل الانفرادي يتم في شكل قرار إداري.....

- 236 ثانياً: تنفيذ قرار التعديل هو التزام تشريعي
- الفرع الثاني: الأسس القضائية لإلزام المتعاقد بتنفيذ قرار التعديل
- 237 الانفرادي
- أولاً: تنفيذ قرار التعديل يدخل ضمن مقتضيات حسن النية في
- 237 تنفيذ العقود الإدارية
- 239 ثانياً: قرار التعديل الإنفرادي هو امتداد للعقد الإداري الأصلي
-
- المطلب الثاني: استمرارية تنفيذ العقد الإداري في ظل الظروف
- 241 الطارئة والصعوبات المادية غير المتوقعة
- الفرع الأول: استمرارية تنفيذ العقد الإداري في ظل نظرية الظروف
- 241 الطارئة.....
- 246 الفرع الثاني: استمرارية تنفيذ العقد الإداري في ظل نظرية
- الصعوبات المادية غير المتوقعة
-
- المبحث الثاني: نطاق التزام المتعاقد مع الإدارة بالاستمرار في تنفيذ
- 249 العقد الإداري
- 250 المطلب الأول: التوقف عن تنفيذ العقد الإداري
- 250 الفرع الأول: التوقف عن التنفيذ في حالة فعل الأمير

250	أولاً: حالة قلب اقتصاديات العقد
253	ثانياً: حالة مخالفة قرار التعديل للقانون المعمول به
257	ثالثاً: حالة تجاوز التعديل للنسب المالية المسموح بها.....
261	الفرع الثاني: التوقف عن التنفيذ في حالي الظروف الطارئة والصعوبات المادية غير المتوقعة
268	أولاً: الدفع بعدم التنفيذ.....
240	ثانياً: القوة القاهرة الادارية
274	المطلب الثاني: حالات اعفاء المتعاقد من التزاماته التعاقدية.....
274	الفرع الأول: نهاية العقد الإداري لاستحالة تنفيذه.....
280	الفرع الثاني: الفسخ القضائي للعقد الإداري.....
283	أولاً: حالات الفسخ.....
283	ثانياً: آثار الفسخ.....
286	الفصل الثاني: حق المتعاقد مع الإدارة في التعويض المالي.....
287	المبحث الأول: الأسس القانونية لمطالبة المتعاقد مع الإدارة بالتعويض المالي.....
288	المطلب الأول: الأساس القانوني للتعويض عن فعل الأمير.....

288	الفرع الأول: الأفكار المقترحة لتبرير التعويض عن فعل الأمير.....
288	أولاً: فكرة التوازن المالي للعقد الإداري.....
291	ثانياً: فكرة المسؤولية التعاقدية.....
293	الفرع الثاني: الترجيح بين الأفكار المقترحة للتعويض عن فعل الأمير..
	المطلب الثاني: الأساس القانوني للتعويض عن الظروف الطارئة
294	والصعوبات المادية غير المتوقعة.....
294	الفرع الأول: الأساس القانوني للتعويض عن الظروف الطارئة.....
294	أولاً: فكرة النية المشتركة لأطراف العقد.....
296	ثانياً: فكرة التوازن المالي للعقد.....
298	ثالثاً: فكرة استمرارية عمل المرفق العام بانتظام واطراد.....
	الفرع الثاني: الأساس القانوني للتعويض عن الصعوبات المادية غير
301	المتوقعة.....
301	أولاً: النية المشتركة للأطراف المتعاقدة.....
302	ثانياً: فكرة المسؤولية.....
302	ثالثاً: فكرة التعاون بين الإدارة والمتعاقد معها.....
303	رابعاً: اعتبارات العدالة والطبيعة الذاتية للعقود
	الإدارية.....

306	المبحث الثاني: كيفية احتساب التعويض ومقداره.....
	المطلب الأول: الحلول الاتفاقية لمواجهة حالات تَغْيِر ظروف تنفيذ
307	العقد الإداري.....
	الفرع الأول: الحلول الاتفاقية لمواجهة الصعوبات الناتجة عن فعل
308	الأمير.....
310	أولاً: مفهوم بنود الثبات التشريعي.....
315	ثانياً: التكريس القانوني لشروط عدم المساس بالعقد.....
	الفرع الثاني: دور الإرادة في مواجهة الصعوبات المادية غير المتوقعة
317	والظروف الطارئة.....
	أولاً: الآليات الاتفاقية للتعويض عن نتائج الصعوبات المادية غير
320	المتوقعة.....
291	ثانياً: الآليات الاتفاقية للتعويض عن نتائج الظروف الطارئة.....
	المطلب الثاني: الحلول القضائية للتعويض عن حالات تغير ظروف
327	تنفيذ العقد الإداري.....
327	الفرع الأول: حالات التعويض الكامل.....
327	أولاً: التعويض الكامل عن فعل الأمير.....
337	ثانياً: التعويض الكامل عن الصعوبات المادية غير المتوقعة.....

341	الفرع الثاني: التأطير القانوني للتعويض الجزئي عن نتائج الظروف الطارئة.....
351	خاتمة.....
360	مُلْحَق.....
364	قائمة المراجع.....
348	الفهرس.....



الدكتور محفوظ عبد القاور
أستاذ محاضر - أ

نائب عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران 2
محامي

هذا الكتاب :

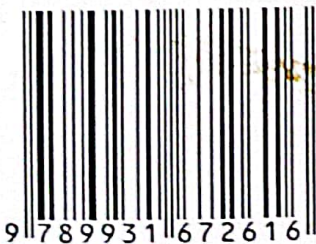
تم البحث من خلاله عن المعوقات التي قد تواجه العقد الإلزامي، فتجعل من تنفيذه صعبا ومرهقا للمتعاقد. وعن الآليات القانونية التي وضعت للتصدي لنتائج هذه المعوقات وتأثيرها على العقد الإلزامي. في شكل دراسة مقارنة بين ما هو معمول به في التشريع والقضاء (الجزائريين) وفي بعض الأنظمة الأجنبية.

تطرق هذا الكتاب إلى المحاور الأساسية التالية :

القوة القاهرة، الظروف الطارئة، الصعوبات المادية غير المتوقعة، فعل الأمير، اجتهادات مجلس الدولة (الجزائري) في مجال العقود الإلزامية، أحدث النصوص القانونية المتعلقة بتنفيذ العقد الإلزامي. الإثراء بلا سبب في العقود الإلزامية، وفاة وإفلاس المتعاقد، تغيير مركز الإلزامية (المتعاقدة، وفتر البنود الإلزامية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال لسنة 2021. (المرسوم الرئاسي

236-10، المرسوم الرئاسي 247-15.

ملحق: أثر جائحة كورونا على تنفيذ الصفقات العمومية.



ISBN :978-9931-672-61-6
Dépôt légal 1^{er} semestre 2022

9 789931 672616